مأزق الإسلام السياسي في الجزائر:

دراسة تحليلية عن تراجع الأداء السياسي للأحزاب ذات التوجه الإسلامي

د.جيدور حاج بشير أستاذ محاضر – ب-
جامعة غرداية (الجزائر)

ملخص :

تناقش الدراسة مأزق حركات الإسلام السياسي في الجزائر وعوامل انحسار تأثيرها وتراجع أدائها في المجتمع الجزائري، حيث عرفت في فترة ما قبل الاستقلال وبعده بداية تشكلها وأولى محاولاتها لرسم صورة للجزائر المسلمة سياسيا، وحصدت كثير من التطور خلال أولى سنوات الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية، لكن تزايد أعدادها وكثرة تياراتها وتعدد أفكارها جعل أداءها يتراجع وخسرت كثيرا من قواعدها ومنتسبيها وحجم تأثيرها في المجالس المنتخبة سواء المحلية أو البرلمانية.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب / الإسلام السياسي / الانتخابات / التراجع السياسي / الإخوان المسلمين.

Résumé :

Cette étude traite le dilemme des mouvements de l'Islam politique en Algérie et les facteurs de leur déclin dans la société algérienne. Ces mouvements ont connu sa création et leur évolution avant et après l'indépendance en essayant d'instaurer la première image de l'Algérie musulmane, mais à cause de la multiplicité de ses courants et la multiplicité des idées font que leur brillant recule et perdent beaucoup de ses positions, son influence, ainsi que ses sièges dans les conseils élus (locaux ou parlementaires).

Abstract :

This study deals with the dilemma of the movements of political Islam in Algeria and the factors of their decline in Algerian society. These movements knew its creation and their evolution before and after the independence trying to establish the first image of the Moslem Algeria, but because of the multiplicity of its currents and the multiplicity of the ideas make that their shine back and lose many of his positions, his influence, as well as his seats in elected councils (local or parliamentary).

مقدمة:

لم تولد حركات الإسلام السياسي في الجزائر قبل الاستقلال وبعده من فراغ، لكنها استندت في نشأتها إلى امتداد تاريخي وفكري وعقائدي أنجبها وتولى رعايتها وأصبغها بصباغه ومنحها غطاءه، فالجزائر بلد مسلم أنجب جحافل من العلماء الذين كان لهم عطاؤهم المعرفي وإسهامهم العلمي واجتهادهم الفكري، فخلال الفترة الاستعمارية شهدت الساحة الفكرية تواجد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وإلى جانبها عدد لا يحصر من الزوايا والكتاتيب والمدارس القرآنية ومدارس التعليم والتلقين.

لقد ساهم هذا الرسم في إيجاد نخبة متعلمة ومثقفة سياسيا سوف يعهد إليها تأمين غطاء من الفكر السياسي الإسلامي في الجزائر أسوة بعدد من الدول العربية الأخرى وعلى رأسها مصر التي أوجدت نخبا سياسية ذات توجه

ديني رسمت لها صورة الإسلام السياسي الذي يسعى أن يتقاسم مع غيره من التيارات الأخرى المشهد المرتبط بالحكم وسياسة الناس.

لقد اعتبرت فترة ما قبل الاستقلال مرحلة بناء فكري لهذا التيار في الجزائر ثم تلته مرحلة نمو سري طيلة فترة ما بعد الاستقلال حتى سنة 1989، ثم ظهر التيار إلى العلن تزامنا مع إقرار التعددية الحزبية في بداية مرحلة الانفتاح السياسي، وخاض عددا من الجولات السياسية في جزائر ما بعد الحزب الواحد وأبان على قوة وتمركز وتوهج، في شكل بدا كأنه نكاية من الشعب في نظام سياسي حكم بواسطة حزب واحد لمدة فاقت 27 سنة، لكن التيار أصيب في جوهره خلال العشرية السوداء (1990-1999) والتي ارتبط جزء كبير من مأساتها به من حيث أراد أم لم يرد، ثم تلته فترة عرف فيه تراجع في الأداء السياسي بدء من سنة 1999 تقريبا إلى يومنا هذا.

تحاول هذه الدراسة التحليلية أن تجيب على إشكالية أساسية: "**إلى أي مدى يمكن أن يعتبر الواقع السياسي المرتبط بأداء أحزاب تيار الإسلام السياسي يمثل أزمة ومأزقا لها في ظل تدني نتائجها وخسارة قواعدها؟**

أولا ـــ بدايات تشكل الظاهرة السياسية الإسلامية في الجزائر:

إن انشغال بعض الوجوه المحسوبة على التيار الإسلامي بالسياسة في الجزائر لم يكن البتة مسألة حديثة أو جديدة أو مرتبطة فقط بجزائر ما بعد الاستقلال، لكننا نجد له أثرا قديما فيما قبل سنة 1962، حيث برز العديد من الإسلاميين الجزائريين الذين رأوا أن "مصطلح الحركة الإسلامية محصور في الحركات التي تنشط في الساحة السياسية وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة، وهي تسمية أطلقتها الحركات الإسلامية على نفسها"[1]، وعليه فإن تشكل ظاهرة الإسلام السياسي في الجزائر تعود إلى بدايات القرن العشرين وفي ظل الوجود الاستعماري الفرنسي.

1. ماهية مصطلح الإسلام السياسي: الإسلام السياسي "مصطلح حديث يطلق على الاتجاه الذي يدعو إلى أن يحكم الإسلام الحياة في جوانبها كافة، السياسي منها والاقتصادي والاجتماعي والقضائي والتربوي. وليس هناك إنسان بعينه أو حزب يمكن أن يكون ممثلاً شرعياً وحيداً لأصحاب هذا الاتجاه، حتى نعد كلامه فيصلاً في تفسير الكلمة أو تفصيل مناهجها"[2].

إن الإسلام في نصوصه المقدسة، وفي اجتهادات علمائه، قد أكد أن "الحاكمية" وحق التشريع لله، وجاء بتشريعات كلية وجزئية تتناول حياة الإنسان في النطاق الفردي والنطاق الأسري، وعلى مستوى الدولة والأمة والعالم، وفي مجالات الحياة كافة، و"أصحاب الإسلام السياسي يتطلعون إلى أن يسود الإسلام في المجتمع، ويحكم كل قضاياه .. لكنهم يختلفون في الوسائل المشروعة والناجعة للوصول إلى ما يريدون. أما الآخرون من المسلمين فهم أصحاب الإسلام العلماني، ارتضوا هذه التسمية أو رفضوها، وقد أسقطوا من اهتمامهم إقامة الحكم بالإسلام، ورضوا من أحكام الإسلام ما تسمح به السلطات الحاكمة"[3].

يمكن الحديث عن وجود دعامتين اثنتين ساهمتا في بناء الظاهرة الإسلامية السياسية وهما تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ونشاطها بالإضافة إلى الحركية الفكرية والدعوية التي صاحبت ميلاد التنظيم الأم لجماعة الإخوان المسلمون في مصر.

2. العمل السياسي لجمعية العلماء المسلمين: النواة الأولى: أسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 05 ماي 1931 بنادي الترقي في الجزائر العاصمة على يد العلامة "**عبد الحميد بن باديس**" رفقة صديقه "**محمد البشير الإبراهيمي**" وثلة من رجال الدين الجزائريين الذين وجهت لهم دعوة بوصفهم علماء الإسلام في الجزائر من طرف هيئة مؤسسة مؤلفة من أشخاص حياديين ينتمون إلى نادي الترقي غير معروفين بالتطرف ولم يكن يثير ذكرهم حساسية أو شكوكا لدى حكومة المستعمر. فكان سعي الآباء المؤسسين أن ينشئوا جمعية دينية تهذيبية تسعى لخدمة الدين والمجتمع،

وتهتم بالتدريس ونشر اللغة العربية والارتقاء بها وإعادة الاعتبار للموروث الحضاري والديني للمجتمع الجزائري، ولا تتدخل في السياسة ولا تشتغل بها.

ومع ذلك وخلافا لتوجه الجمعية الرسمي بالنأي بنفسها عن ورود آبار السياسة، إلا أن نشاطا موازيا للجمعية باتت خيوطه تتشكل بهدوء أحيانا وبتسرع أحيانا أخرى، تمثل في نشاط ذي طابع سياسي بدأته في نطاقها الرسمي كمنظمة أو غير الرسمي كأفراد محسوبين عليها تمارسه على استحياء، حيث كان المنطلق من أن "طابع التدين لدى الغالبية العظمى للشعب الجزائري ليس فيه أي شك، ومكانة الدين الإسلامي هي السمة الواضحة، غير أن المحلل قد يتلكأ في إعطاء جواب تحليل كامل عند السؤال عن مدى ارتباط هذا التدين بموقف محدد يتفق مع الدين ضمن الإطار العام للنظام السياسي"[4] الذي كانت تمثله فرنسا آنذاك بوصفها دولة مستعمرة.

في مرحلة أخرى بات انخراط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في السياسة أقوى رغم النزعة الفردية فيه، على اعتبار أنه نشاط أفراد بعينهم محسوبين على الجمعية بوصفهم أعضاء فيها ولم يكن تشاطا تمارسه بنفسها في إطار رسمي لأن نشاطها لم يكن سياسيا في الأصل، ومع ذلك فالناظر قد لا يخطأ بصره عن مواقف سياسية تبنتها الجمعية أو فرضت عليها مثل موقفها من شعار "الجزائر الفرنسية" ودعمها لأطروحة اندماج الجزائر بفرنسا من خلال إيمانها بأفكار الاندماجيين، وذلك الوجه الذي تمظهرت به وأسال حبرا كثيرا بين معتقد به ونافيه عنها وهو موقفها الرافض لاندلاع الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954.

مما يؤكد المعطى السياسي في نشاط الجمعية عموما وفي نشاط رجالاتها بالخصوص، أنها كانت في عين حركات الصراع "الذي عرفته الحركات الإسلامية في الجزائر عند مراحلها الأولى، ولم يكن هذا الصراع إلا استمرارا لبذور الشقاق الذي عرفته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مباشرة بعد وفاة شيخها ومؤسسها **(عبد الحميد بن باديس)** حيث انزوى الشيخ **(الطيب العقبي)** بجماعته عن الجمعية وأسس ما صار يعرف في تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر بجماعة العقبيين"[5]، فكانت الجمعية بذلك من حيث أرادت أم لم ترد بوتقة نشأ فيها التفكير السياسي ومزرعة أنبتت أولى فسائل تيار الإسلام السياسي وعرف فيها بدايات نموه.

2. تأثير فكر الإخوان المسلمين في مصر: ظهرت في المشرق العربي عدة مشاريع أطلق عليها "الحركات الإصلاحية"، ورغم أنها تقترب إلى حد ما من الإسلام السياسي إلا أنها لم تدرج فيه، وفي هذا الشرق كذلك توفي "**جمال الدين الأفغاني**" سنة 1897، أي قبل بداية القرن العشرين بثلاث سنين، وهو رائد هذا الفكر الإصلاحي، وذلك بعد أن أرسى فكرة الإسلام المجاهد، والإسلام المقاوم للغزو الأجنبي، الذائد عن الإسلامية في مواجهة الأطماع الخارجية.

ولكن مشروع التحرر -كما عبَّر عنه الفكر السياسي الإسلامي في مصر- لا يستكمل أوجهه إلا بالوقوف على الإضافة الرئيسة التي قدَّمها كل عنصر من عناصر هذا التيار أو رمز من رموزه، "فقد أضاف الشيخ "**محمد عبده**" التجديد في الفكر السياسي والديني لمواجهة متطلبات الحياة الحديثة؛ وأضاف "**حسن البنا**" التركيز على فكرة شمول الإسلام وارتباط الفكر بالعمل والدعوة بالتنظيم الحركي"[6]، فالتيار الإصلاحي يعبر بشكل ما عن بداية تشكيل "الظاهرة الإسلامية السياسية"، ولكنه ليس سببا سياسيا لها لأنه المحرك فقط.

جماعة الإخوان المسلمون هي حركة أسسها **حسن البنَّا** في مصر في شكل منظمة سياسية إسلامية مكافحة تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة اليومية، وإعادة الحكم الإسلامي كما كان زمن الخلفاء الراشدين وذلك في مارس 1928.

لقد كان ميلاد **جماعة الإخوان المسلمين** حدثا ذا بعد سياسي صرف، مثّل رد فعل مباشر على إلغاء الخلافة الإسلامية للدولة العثمانية سنة 1924 على يد **(مصطفى كمال أتاتورك)**، فكان الحدثان على السواء منبع استلهام من

طرف الكثير على امتداد العالم العربي والإسلامي، وكذا فعل بعض الإسلاميين الجزائريين ممن تأثروا بالإخوان وبتجربتهم وبمستوى الوعي السياسي عندهم فأرادوا مجاراتهم والتموقع كما تموقعوا.

ثانيا: إرهاصات ظهور الأحزاب ذات التوجه الإسلامي بعد الاستقلال إلى إقرار التعددية السياسية (1962-1989):

بعد أن وضعت الحرب التحريرية أوزارها وأعلنت الجزائر استقلالها بدأت روائح المطابخ السياسية تعلو سماءها، وذلك في مشهد كان يلخص إسراع كل فريق الخطى ليأخذ حقه من كعكة السياسة الطازجة ورسم معالم لصورته على خريطة الجزائر المستقلة، فجماعة مطبخ السياسة المفتوح في "طرابلس" اعتبروا أنهم هم الشرعية وأنهم أصحاب الحق بما نضح عن المؤتمر من قرارات تعلوها مسحة الإجماع، لكن طهاة مطبخ آخر كان لهم موقف مختلف وهم "جماعة وجدة" ومعهم قيادة الأركان كحليف قوي أمسكوا بالسلطة من يومها الأول، فراجت منذ ذلك الحين في الشارع الجزائري بعض المصطلحات التي تناثرت بين طهاة المطابخ السياسية كالخيانة والمشروعية والشرعية الثورية والمعارضة وغيرها.

بين هؤلاء جميعا كان تيار الإسلام السياسي موجودا، لكن ظهر أن ضوءه كان خافتا نسبيا في بداية الأمر وذلك راجع بالأساس إلى عدم اجتثاثه في كل مفاصل المجتمع أيامها، مجتمع حديث عهد بالاستقلال وغلبة الثقافة الفرنسية فيه وقد عملت لقرن وأكثر من ثلاثين سنة على مسخه وتغيير جلده، لكن تيار الإسلام السياسي ارتدى لباسا آخرا، حيث "شهدت هذه الفترة بروز المعارضة الإسلامية التي كانت بدايتها منذ السنوات الأولى للاستقلال مجسدة في جمعية العلماء المسلمين وجمعية القيم وجمعية الموحدين بقيادة **محفوظ نحناح** والجماعة الإسلامية بقيادة **عبد الله جاب الله**"[7]، وبعض الحركات الأخرى التي لم يكن لها نسبيا صوت مسموع أيامها، لكن بنت لنفسها قاعدة فكرية زمن كان المجتمع الجزائري في حرب ضروس مع المستعمر.

- **الإطار الفكري الناظم لحراك تيار الإسلام السياسي في الجزائر بعد الاستقلال:**

كان للتكوين الفكري الذي استفاد منه أعلام التيار السياسي الإسلامي في مرحلة الوجود الاستعماري ما قبل وأثناء الثورة التحريرية (1954-1962) بالغ الأثر في غرس أقدامهم على الأرض بعد نيل الحرية السياسية، وراحوا يبنون على الأساس الذي أعدوا بنيانه في الفترة الأولى، فجّل هؤلاء انطلقوا من أن "الدولة التي يريدها الإسلام هي دولة مدنية شورية عادلة ذات مرجعية إسلامية، وليست دولة دينية تستبد بالناس أو يحكمها رجال دين باسم الله أو باسم الحكم الإلهي"[8].

هم بهذا النوع من الخطاب المباشر والواضح يوجهون رسالة طمأنة للمؤسسين الأوائل للنظام السياسي الجزائري، حتى لا ينزعجوا من سقف مطالباتهم بشكل الدولة التي منحوها صفة (الدولة المدنية) تماما كتلك التي بناها النظام بعد الاستقلال، وبالتالي فلا خوف منهم، أما عبارة (المرجعية الإسلامية) فهم استقوها رأسا من بيان أول نوفمبر الذي وضع قطار الثورة التحريرية على السكة وعلّم سطرا من فضة على "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"[9].

ومع ذلك، فالصورة على الأرض لم تكن بتلك الوداعة والشكل الحسن الذي يُلمس في الإطار الفكري للحركة الإسلامية ويُستشف من رسائل الطمأنة الموجهة من حركات الإسلام السياسي إلى مؤسسات النظام السياسي وعلى رأسها السلطة، فالأرض كانت في حقيقة الأمر ساحة إثبات وجود فعلي وليس تبادل أفكار ورسائل جوالة بين الطرفين، فقد "ظلت المرحلة الممتدة بين (1962-1989) مرحلة مواجهة فعلية وحادة بين السلطة والحركة الإسلامية من جهة، ومرحلة صراعات خفيفة بني أجنحة الحركة الإسلامية نفسها، والتي فشلت كل محاولات توحيدها في جماعة واحدة"[10].

لقد كان أقطاب الحركة الإسلامية الجزائريين في فترة ما بعد الاستقلال يتملكهم خوف دفين أن يعمد النظام السياسي الغض الوليد والمتحكم في كل مفاصل الدولة ودقائق المجتمع إلى استلهام بعض الأحكام من التشريعات الفرنسية أو من الدستور الفرنسي لتطبق علانية وبشكل مباشر أو على مراحل في الجزائر، ولعل أكثر الخوف كان من نص المادة الأولى في دستور الفرنسيين التي تصنف شكل الدولة في علاقتها بالدين على أنها دولة علمانية (Etat Laïc)، لذلك فقد كان سعيهم من هذا الباب حثيثا، وكان انطلاقهم لرفض العلمانية "من مبدأ أساسي في الإسلام ألا وهو تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع مناحي الحياة [...] حيث أن الإسلام بخلاف كل من اليهودية والمسيحية لم يقتصر على توجيه المؤمن لاعتناق المضمون العقائدي والأخلاقي فقط، إنما اشتملت مصادره الأساسية وتناولت تنظيم دقائق الحياة الاجتماعية والاقتصادية"[11] في المجتمع وبين الناس.

ثالثا: اعتلاء الأحزاب الإسلامية منصات العمل السياسي: مبررات الظهور القوي وعوامل الأفول الصادم:

عندما تم اعتماد الإصلاحات السياسية في الجزائر وإقرار التعددية الحزبية والنقابية بموجب أحكام الدستور الذي صدر في فيفري 1989، وما تبعه من تشكيل أول حكومة لم يكن فيها حزب جبهة التحرير الوطني الفاعل الرئيس، تنادت تيارات الإسلام السياسي مثلها مثل غيرها من التيارات الوطنية والقومية وحتى الماركسية لاقتحام اللعبة السياسية في الدولة وأن توجد لنفسها موطئ قدم في جزائر ما بعد الحزب الواحد الذي ظل حاكما لها طيلة 27 سنة منفردا.

حرصت الحركات الإسلامية التي صبغت نفسها بصبغة سياسية أن تصطبغ أيضا بصبغة وطنية وذلك في ظل "ازدياد الحاجة إلى تكاثف وتضافر الجهود وانخراط جهات إضافية أخرى في مهام وبرامج التنمية"[12]، فهي لم تشأ أن تكون استثناءً أو نشازا في هذه المهام والبرامج التي بدأ النظام السياسي يسوقها بين المتعاملين السياسيين بغرض التكامل والمساعدة.

ومع ذلك، وطيلة فترة امتدت قرابة 30 عاما من سنة 1989 إلى 2018، عرفت تيارات الإسلام السياسي في الجزائر حالات ظهور قوي وأحيانا كان ذاك الظهور كاسحا سواء فكريا أو سياسيا (مثل اعتماد أكثر من 04 حركات سياسية ذات توجه إسلامي دفعة واحدة بعيد إقرار التعددية مباشرة)، أو انتخابيا (مثل اكتساح **الجبهة الإسلامية للإنقاذ** الانتخابات البلدية والولائية سنة 1990 والدور الأول من تشريعيات 1991). تجسد ذلك الظهور القوي في قدرة فائقة على لمّ الشمل وتنسيب عدد كبير من الأعضاء واكتساب كتل تكبر في كل يوم من المتعاطفين، إضافة إلى التواجد المستمر في نشاطات المجتمع والمشاركة في الاهتمام بالشأن العام لأفراده في علاقاتهم مع الإدارة، والأكثر من ذلك نجاحها في تصدير منظومات أفكارها وبثها لدى قطاعات هامة وكبيرة من الشعب، وإيمان هذه الأخيرة بها وبذل الجهد الكبير في احتضانها وتنميتها والدفاع عنها باستماتة وقوة.

وبالمقابل، فإنها لم تكن لتحافظ على ذلك الظهور وقوة الحضور في المشهد السياسي على طول الخط، بل انتاب سلوكها السياسي انتكاسات وتراجعات وضمور غذته عوامل عديدة أبرزها عدم القدرة على إتقان أبجديات عالم السياسة وعدم نجاحها في رسم خطط إستراتيجية للبقاء والمحافظة على المكاسب المحققة، إضافة إلى عامل هام أيضا وهو تمرس النظام السياسي وصعوبته في التعاطي مع هذه الحركات التي ينظر لها بعين الريبة والوجل دائما للاختلاف الفكري والتنظيمي القائم بينهما منذ الاستقلال.

1. مبررات الظهور القوي لأحزاب تيار الإسلام السياسي في الجزائر:

لقد اعتبرت الفترة التي تلت إقرار التعددية السياسية سنة 1989 المرحلة العمرية الثالثة والقوية لتيار الإسلام السياسي بعد أن تجاوز مرحلة الولادة الفكرية قبل الاستقلال ثم مرحلة النمو السري في فترة ما بعد الاستقلال (إبان حكم الحزب الواحد)، ثم جاءت مرحلة البلوغ الكامل بدءً من سنة 1989 عندما خرجت هذه الحركات الإسلامية من شرانقها

وغادرت مراتع العمل السري واُعتمدت في شكل أحزاب سياسية لها ما لغيرها وعليها ما عليهم، ولأنها آمنت بضرورة العمل السياسي في إطار الدين الإسلامي، فقد انطلقت من وجود "فرضيتين تنسجان لمعرفة مدى الانسجام والتوافق بين القيمة الثقافية للدين وأبعاد هذه القيمة الثقافية الأساسية في العمل"[13]، وهذا ما أعطاها في البداية زخما وقوة وحضورا لافتا. ومع ذلك يمكن أن نجمل عددا من المبررات التي مكنّت تلك الحركات من ذلك البروز القوي مباشرة بعد إقرار التعددية الحزبية

أ. الشخصية الكارزمية للنخب المؤسسة: ارتبطت قوة عدد من تنظيمات الإسلام السياسي في الجزائر بقوة الزعماء المؤسسين أو النخب التي رسمت أولى ملامح التشكيلة السياسية وأقحمتها عالم السياسة، فكان هؤلاء بما يحوزونه من حضور الكاريزما[14] وقوة التأثير الصانعون الحقيقيون للحزب السياسي، وهم بوصلته وقرون استشعاره، فتعتبر بذلك قراراتهم أقرب للنص المقدس منها لمجرد الرأي أو مجموعة التعليمات، فكان لهؤلاء القدرة على المضي بأتباعهم إلى الإيمان بأطروحاتهم والدفاع عنها أيضا، فكان **(محفوظ نحناح)** مثلا يرى "أن الديمقراطية كما تعرفها القواميس هي حكم الشعب بالشعب صالح الشعب، لكن هذه الصورة في نظره لم يحدث أن تحققت واقعيا، لا ماضيا ولا حاضرا ومن المستبعد أن تتحقق مستقبلا [...] لذا فقد نظر إلى الأمور من منطلق القاعدة الفقهية التي تنص على أن (ما لا يدرك كله لا يترك جله)"[15]، فأُعتبر بأفكاره تلك عرّاب الحركة التي ناضل في سبيل قيامها سرا قبل 1989 ثم أعلن ميلادها سنة 1990 تحت مسمى "حركة المجتمع الإسلامي (حماس).

لقد ساهمت نظرية كاريزما القيادة وقوة شخصية الرعيل الأول من الآباء المؤسسين في التمكين لتيار الإسلام السياسي بعد 1989 وصنعت منه لاعبا رئيسا في حلبة التباري السياسي ورسمت له صورة تكاد تكون لصيقة بصورة "المخلص" في الفكر الكنسي المسيحي القديم، والأحزاب السياسية إنما ورثت "تمجيد وتخليد الزعيم من البنية الاجتماعية والبنية التقليدية المبنية على شخصية الشيخ، حيث تعتبر المشيخة المحرك الرئيس لسلوك الزوايا والحركات الإصلاحية"[16].

ومن الأمثلة التي بنيت أيضا عن طريق حضور الآباء المؤسسين وقوة تأثيرهم، يبرز نموذج **حركة النهضة** التي"برزت منذ منتصف السبعينات بقيادة **سعد عبد الله جاب الله** وكانت تنشط في منطقة الشرق حيث انتسب **جاب الله** إلى حركة إسلامية وكان يلقي الخطب الدينية، وفي أكتوبر 1988 أنشأ **جمعية النهضة الخيرية**، والتي تحولت في مارس 1989 إلى حزب سياسي"[17]"، واكتسبت الحركة زخما وحركية بوجوده، ورغم أنه غادرها مرغما لكنه استطاع تأمين حزب جديد يؤسسه وهو **حركة الإصلاح الوطني**، ثم لم يعجز عن استنبات مرتع سياسي جديد بعد خلافاته مع زملاءه في حركة الإصلاح، ما يؤكد عنصر القوة في أداء هؤلاء.

ظهر **محفوظ نحناح** أيضا بقوته في حركة حماس قبل وبعد تأسيسها، حيث كان "قضى خمس سنوات في السجن بسبب قيامه بنشر بوابة إلكترونية بالمنشار تعبيرا عن معارضته لميثاق 1976"[18]، فكانت صورة المناضل السياسي الإسلامي التي لبسها قد ساهمت في تكوين صف طويل من المريدين له والمتعاطفين معه ممن صنع بهم أمجاد حركته منذ تأسيسها إلى وفاته، كما بنيت **الجبهة الإسلامية للإنقاذ** أيضا على كاريزما المؤسسين الأوائل، ولم يكن يتصور أن ترتقي الجبهة بداية التسعينات إلى مرتقى النجاح لولا قوة المؤسسين لها وحضورهم وتأثير شخصياتهم، فقد "ظهر داخل الفيس خطان متباينان، خط معتدل يحاول أن يقيم جسورا مع كل الأطراف، ويمثله **عباسي مدني**، وخط آخر متشدد لا يتردد في قطع الجسور مع الجميع، ويمثله الإمام الشاب **علي بلحاج** ... وقد استطاع **عباسي مدني** أن يحتوي التناقض بين الخطابين بمرونة كبيرة، إلى درجة دفعت الكثيرين إلى القول بأن اعتدال **عباسي مدني** وتشدد **علي بلحاج** ليس تناقضا بل توزيع أدوار"[19].

ب. إفلاس النخب الوطنية وعجز النظام السياسي على مجابهة الأزمات: اعتبرت الحقبة الزمنية التي حكم فيه النظام السياسي الجزائري الدولة عن طريق حزب سياسي واحد فقط وهو حزب جبهة التحرير الوطني (1962-1989) فترة انغلاق سياسي وجود فكري وتحجر على مستوى تطلعات المواطن الجزائري التواق للتأسي بتجارب الدول الأخرى في مجال الحريات العامة والديمقراطية والنظام الحزبي التعددي المنفتح والتداول السلمي على السلطة والنظام الانتخابي الشفاف وقدرة الشعب الفعلية على اختيار من يراه مناسبا لشغل مناصب المسؤولية، بدءً برئيس الحي أو البلدية وصولا إلى منصب رئيس الجمهورية مرورا بنواب المجالس المحلية والبرلمان.

فترة الانغلاق السياسي هذه، ورغم أن النظام السياسي كان يسوّق لها باعتبارها مرحلة هامة لبناء الوطن والمواطن وأن الأحادية الحزبية هي أحسن السبل من أجل درء الانقسام وبقاء المجتمع موحدا ومشدودا إلى بعضه، إلا أنها كانت مجالا خصبا استغلته تيارات الإسلام السياسي لتثبت أمام المجتمع فساد النظام وإفلاس أطروحاته وتجاوزات السلطة السياسية وأجهزتها، وتدلل للمجتمع أيضا أن النظام أغلق اللعبة السياسية على نفسه بتحريم العمل الحزبي خارج حزب السلطة الحاكم ورفضه لأي تيار آخر أن يكون له تمثيل مجتمعي سياسيا كان أو قانوني، وواصل تيار الإسلام السياسي مهاجمة النظام وحزب السلطة الذي حكم المرحلة الأولى منفردا حتى بعد دخول البلاد مرحلة التعددية الحزبية.

هذا الجو العام من التهم العابرة والتقليل من حظ النظام الذي كانت الحركات الإسلامية تكيله بقوة، أسهم في رفع حصصها في أوساط المجتمع على اعتبار أنها كانت تمثل "النقيض" للنموذج القائم، والحكمة المأثورة تحدثنا أنه (بنقيضها تعرف الأشياء)، فكلما زاد النظام السياسي في انغلاقه على نفسه ومارس مزيدا من حوار الطرشان مع أجهزته ومؤسساته وحاول أن يقنع الناس بصواب طرحه ودقة مسلكه والمجتمع يستشعر ضعفه ووهنه وتراجعه وانكماشه كلما علت رتب الإسلاميين الذي يهاجمونه وزاد التفاف الناس حولهم وبالتالي سيبالغون في النيل منه وتسفيه أحلامه والتقليل من أثر إنجازاته.

لقد كان ديدن حركات الإسلام السياسي أن تقنع قطاعات هامة من المجتمع الجزائري أن النظام السياسي يمارس فعلا سياسات إقصائية تعيق الممارسة الديمقراطية، وهو السبب في عدم تمكن الشعب رغم ما توفر له من فائض في الخزينة العمومية وما تزخر به الجزائر من ثروات وموارد من اللحاق بتطور الشعوب الأخرى، فالممارسة الديمقراطية التي يقدمها النظام "ناقصة لغلبة الطابع الإجرائي عليها، وعدم ضمان الحد الأدنى من المساواة السياسية بين الأفراد وبروز نخب حاكمة تتبادل أدوار الحكم والمعارضة فيما بينها لاحتواء الشعب بدل توفير المزيد من المشاركة السياسية، ومحاولة الدوران على مبدأ التداول على السلطة واستخدام مبدأ تدوير السلطة"[20]، فكانت السلطة فعلا حسب منطق هؤلاء تمارس الديمقراطية الصورية بشكل أعرج وأعوج، ومحل الشاهد هنا تلك الحملات التي كانت (**الجبهة الإسلامية للإنقاذ**) تشنها في كل مرة ضد النظام السياسي ومؤسساته واصفة إياه بالعاجز والضعيف وبعدم القدرة على الخروج بالجزائر من عنق الزجاجة نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينيات وعدم قدرة جهازه الاقتصادي على التخلص من التبعية للمحروقات، وقد كنت تحقق بتلك الحملات النقدية الممنهجة مساحات أخرى من تلك التي يخسرها النظام، كما أنها كانت دائمة الهجوم على السلطة السياسية على اعتبار انتهاجها لسياسة تقوم على "توزيع شهادة الديمقراطية على من تشاء وتحرم من تشاء حسب رغباتها وأهوائها"[21].

وعلى هذا، فقد كان لارتدائهم عباءة المعارضة بالغ الأثر في اكتسابهم لنقاط إضافية في كل مرة في جولات صراعهم مع النظام السياسي قبل وبعد التعددية الحزبية، والنظام علم مقدار احتياجاتهم حتى يضمن مساعدتهم في مراحل لاحقة، فتلك "الاحتياجات حقا من حقوقهم وباتت تلبيتها ملحة وضرورية لتأمين الأمن، فكان لابد من توسيع المجال أمام المعرضة لتصبح شريكا في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخيرات التي

تكتنزها"[22]، غير أن الطرفين لم يتفقا على الطريقة وبقي السجال قائما حتى إلغاء الدور الثاني من الانتخابات البرلمانية في ديسمبر 1991.

2. عوامل الأفول الصادم لأحزاب تيار الإسلام السياسي في الجزائر:

حسب مقتضيات القول العربي المأثور (ما طار طير وارتفع إلا كما طار وقع)، فإن حركات الإسلام السياسي لم تحافظ على دوام توهجها ولم تستطع البقاء على نهج افتكاك نقاط إضافية من الجهة التي تنازعها مغانم السياسة ومكارهها وهي النظام السياسي، وبالتالي فقد عرفت في مجملها تقريبا حالات أفول وتراجع وتدهور، بل إن قسما منها تعرض للذوبان والاندثار والتحلل وغاب ضوءه من أرجاء المجتمع الذي تناساه مع الوقت[23]، ومنه أمكن أن نشير إلى مجموعة من العوامل الموضوعية التي جعلت نجم هذه الحركات يصير إلى أفول صادم بعد وقت من التوهج والضياء واكتساب مساحات أكبر واللعب في هوامش أوسع، وتتلخص في مجملها فيما يلي:

أ. الانشقاقات والانقسامات داخل البنى الحزبية: لابد من وضع سطر كبير تحت معطى مهم جدا وهو أن التيارات الإسلامية لم تولد لأصل ممارسة العمل السياسي، بل إن نشأتها داخل المجتمعات كانت لأساس دعوي وإرشادي ودعوي وتعليمي، وكانت تحمل في أبجدياتها مضامين رئيسة تتعلق أساسا بحماية المرجعية الدينية وإعادة الهيبة للموروث الإسلامي وتنقية العقائد مما شابها من فساد نتيجة إعراض الناس عنها أو وجود المجتمع في حالة عدم اتحاد وانسجام كحالة المجتمع الجزائري إبان فترة الاستعمار، وعليه أمكن رمي تيار الإسلام السياسي بعدم حيازته الخبرة والتمرس التي تجعله في منأى من الأفول بعد التوهج وتحميه من محاولات تغييبه القسرية أو تجاهله من طرف النظام أو مؤسساته، فكان بذلك لقلة تجربته وأن تعاطي السياسة ليس أصلا فيه أهم الأسباب التي جعلت العديد من حركاته تتعرض لانشقاقات وانقسامات داخلية، والانشقاق الحزبي هو "أحد أوجه الصراع السياسي على المستوى الداخلي للحزب، ويظهر من خلال إحداث شرخ داخله يؤدي إلى ظهور حزب أو مجموعة أحزاب"[24].

تعتبر **حركة مجتمع السلم** واحدة من الحركات السياسية ذات التوجه الإسلامي ممن عرفت جدرانها الداخلية تصدعات وانشقاقات جعلت عددا من التنظيمات والأحزاب تخرج من رحمها وتستفيد من تاريخها، حركات وأحزاب أسسها أعضاء من الحركة كانوا ذات يوم من صفها الأول إلى جانب مؤسسها الأول الراحل **محفوظ نحناح**، لكن خروجهم من تحت عباءتها لم يكن إلا بعد وفاته في 19 جوان 2003، وذلك لغلبة قوته وتأثير كاريزمته ووجوده الدائم في الحركة.

لقد كانت الحركة مزهوة بنصر لم يكتب لغيرها رغم أن بعضا من التيارات الإسلامية الأخرى سعت سعيها ونازعتها إياه إلا أنه لم يتحقق إلا لها، وهو فوزها بعباءة **التنظيم الأم للإخوان المسلمون**، بعد إعلان **(يوسف ندا)** مفوض العلاقات الخارجية في الجماعة أن "**نحناح** وحزبه **حركة المجتمع الإسلامي** محسوب على حركة الإخوان وهو ممثلها في الجزائر"[25]، وبالرغم من ذلك فقد أصابتها أولى بوادر الانشقاق عندما طفا على السطح "صراع **أبي جرة سلطاني** و**عبد المجيد مناصرة** بسبب انفراد سلطاني بالقيادة وقضية استوزار رئيس الحركة، والتي عرف أشده في المؤتمر الرابع للحركة في مارس 2008"[26]، وانتهى على وقع خروج **عبد المجيد مناصرة** من الحركة وتأسيسه "**حركة الدعوة والتغيير**" والتي غيرت اسمها لاحقا تحت مسمى "**جبهة التغيير**" رفقة زملاء له من الغاضبين على الخط المنتهج من طرف خليفة الراحل نحناح.

ثم عرفت الحركة بعد ذلك انشقاقات وانقسامات أخرى أهمها استقالة القيادي **(عمار غول)** منها بعد دخوله البرلمان في تشريعيات 2012، وتأسيسه لحزب جديد موال للسلطة أسماه **(تجمع أمل الجزائر)**، وأعقب ذلك خروج آخر لعدد من قيادات الصف الأول والثاني من الحركة ومن جبهة التغيير أيضا واتجهوا لتأسيس "**حركة البناء الوطني**" في مارس 2013 بقيادة **(مصطفى بلمهدي)**، والتي غازلها التنظيم الأم للإخوان المسلمين قبل حله من طرف سلطة

الانقلاب في مصر بإعطائها عباءة الإخوان إن هي سارعت في تنظيم صفوفها وحصلت على اعتمادها كحزب سياسي، في خطوة تدلل على زوال ثقة التنظيم المصري بحركة الراحل نحناح لكثرة ما بات يطولها من الشقاق والانقسام وكثرة القلاقل وموجات الخروج عنها، إضافة إلى أنها أمست من الضعف والوهن بعد وفاة مؤسسها بما لا يشرف مكتب الإرشاد بإبقاء دعمه لها.

لم تصنع **حركة النهضة** الاستثناء في مسلسل الانشقاق والتصدع، حيث اعتراها ذات الوباء بمناسبة الانتخابات الرئاسية في أفريل 1999، والتي "أعلن فيها **عبد الله جاب الله** ترشيح نفسه لخوضها، فقاد العضو القيادي (**الحبيب آدمي**) انقلابا ضده وتطورت الأزمة إلى حد القطيعة"[27]، ورغم أن رئيس الحركة الذي ترشح للرئاسيات كان قد انسحب عشيتها رفقة من انسحب من سباق الرئاسة يومها، إلا أنه غادر الحركة أيضا على إثرها وأسس **حركة الإصلاح الوطني** بديلا عنها ليكون حزبه الثاني بعد النهضة.

وفي رئاسيات 2004 عاود جاب الله ترشحه إليها ولكنه مني بفشل بحصوله على 04% من الأصوات، الأمر الذي أحدث شرخا في مسيرته السياسية، وظهر تململ داخل حركته الجديدة "دفعت بعضا من قياداتها للخروج من عباءته واللجوء إلى القضاء من أجل انتزاع الحركة منه [...] ومنحت الداخلية رخصة تنظيم جديدة للتقويميين لتنظيم مؤتمر جديد، ونجحوا بعد ذلك عندما تمكنوا من استصدار قرار قضائي في مجلس الدولة في 22 أفريل 2008 يدين جاب الله ويخرجه من رئاسة الحركة" [28]، وكان بذلك الخروج الثاني للرجل واتجاهه للمرة الثالثة رفقة من استظل بظله إلى تأسيس حزب **جبهة العدالة والتنمية** في 10 فيفري 2012.

ليست قلة التجربة هي المتهم الوحيد في حركات التشقق التي ضربت بعض أحزاب التيار الإسلامي، بل أن نيران السلطة السياسية عندما توجه إليها أيضا يمكن أن تكون عاملا مساعدا أيضا لدحره أو تقسيمه، فالسلطة إذا شعرت "بتنامي قوة أي حزب سياسي بما يحوله إلى هيئة مراقبة لها، فإنها تسعى إلى تشتيته بتشجيع المنشقين ودعمهم [...] فترقية **عبد الوهاب دربال** و**الحبيب آدمي** القياديين في حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي إلى منصب وزير جاء بعد قيادتهما لحركة تمرد ضد رئيسها ومؤسسها **عبد الله جاب الله**[29]

ب. غلبة نزعة الفردانية وعدم الرغبة في التوحد: من العوامل الأخرى التي جعلت توهج بعض حركات الإسلام السياسي يخفت ويصير ضعيفا تغلب نزعة التفرد في قيادة الحزب أو الحركة وتقلص هوامش الأداء الديمقراطي فيه وتجاهل العودة إلى مؤسسات الحزب وهياكله، فرغم أن جميعها تقوم فيها نظم داخلية وقوانين أساسية ولوائح ومواد ومنظومة تشريعية تحدد شكل القرار وكيفية إقراره، إلا أن قادة الصف الأول من المؤسسين وأحيانا الرئيس أو الزعيم يعطون لأنفسهم حق الوصاية على الحزب ويجعلون أنفسهم في موقع المعصوم من الخطأ والمؤيد بالحق، وينظرون إلى من عداهم في الحزب نظرة دونية على أنهم تبّع ومناضلون فحسب.

لقد جاء أول حراك تصحيحي في **حركة النهضة الإسلامية** مستندا إلى هذا الباب "فالحركة التصحيحية التي قادها الأمين العام للحركة **الحبيب آدمي** ضد الرئيس عبد الله جاب الله ارتكزت على منع السيطرة التدريجية على هياكل الحركة"[1]، رغم أن السبب سياسي حينها تمثل في رغبة جاب الله الترشح لمنصب رئيس الجمهورية ورفضه تزكية "**عبد العزيز بوتفليقة**" بوصفه مرشح إجماع يومها في أفريل 1999.

لقد كانت لهذه التجربة ما قبلها عندما أنشق عدد من الأعضاء المؤسسين لحزب **الجبهة الإسلامية للإنقاذ** في صائفة1991، وذلك حين أعلن كل من **أحمد مراني** و**بشير فقيه** و**الهاشمي سحنوني** براءتهم من جبهة الإنقاذ بعد لقاء تلفزيوني في 25 جوان 1991 تنديدا بالمنحى الذي يسير فيه الحزب بفعل جنون العظمة الذي اعترى قادته خاصة المؤسسين وعلى رأسهم **عباسي مدني** و**علي بلحاج** و**عبد القادر حشاني**[31]، وما يفسر ذلك عموما هو الشعور المتجذر في فكر الجماعات السياسية ذات التوجه الديني

و"المبني على الاعتراف للزعيم بفضله في تأسيس الحزب ونضاله من أجله مما يعطيه أحقية للبقاء على رأسه ما دام يرغب في ذلك [...] فهم يعتقدون أنه الشخص الوحيد القادر على جمع المناضلين حوله"[32].

لقد ارتكبت الحركات الإسلامية أخطاء أخرى ساهمت في تراجعها وخسارة كثير من ثقة قواعدها فيها عندما كان ينأى كل فصيل فيها عن إبرام تحالف أو عقد وحدة مع من يفترض أنه ينبع معهم من ذات النبع ويَردون نفس المورد، وهذا راجع لغلبة منطق التفرد داخل هذه الحركات، فقد كان كل فصيل يعتقد بسمو مرتبته وقوة سنده وأنه قوي بدون غيره، وأن كل تحالف مع الآخر فيه إضعاف له وتفتيت لقواعده وسيعرضه لسلب ما تحقق له من أسباب القوة والتميز والمنعة إذا هو "نزل" إلى حضيض التحالف أو إبرام الوحدة مع فصائل أخرى، "ولعل المرة الوحيدة التي نجحت فيها هذه الحركات في التوحد كانت تجربة **رابطة الدعوة الإسلامية** برئاسة الشيخ **أحمد سحنون** والتي انزوت تحتها **الجبهة الإسلامية للإنقاذ** و**حركة النهضة الإسلامية** و**جمعية الإرشاد والإصلاح** بقيادة **محفوظ نحناح**، لكنها تجربة لم تدم أكثر من سنة قبل أن تتفكك الحركة الإسلامية إلى ثلاث مفاصل أساسية هي **الجبهة الإسلامية للإنقاذ** و**حركة المجتمع الإسلامي** و**حركة النهضة**"[33].

بعد هذه الحادثة واعتماد النظام في الجزائر للأحزاب الإسلامية أصبح حبل الود بينها ضعيفا ودخلت في موجات عداء لبعضها، إلى درجة أن جبهة الإنقاذ "رفضت أي تحالف مع القوى السياسية الإسلامية الأخرى وبالذات مع **حركة المجتمع الإسلامي (حماس)** و**حركة النهضة**، بعد أن دعا **نحناح** إلى تحالف مختلف القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية، لكن الجبهة اعتبرت ذلك ضربا لوحدة المسلمين واتهمته بالتآمر على مستقبل المشروع الإسلامي"[34]، بما يؤكد على غلبة ذهنية التفرد والأنانية والخوف من كل منافسة بين أبناء المشرب الواحد، رغبة في استئثار كل منهم بالكعكة لوحده.

رابعا: فلسفة اللارتابة في تعاطي الأحزاب ذات التوجه الإسلامي مع المناسبات السياسية والانتخابية:

تعاني الأحزاب ذات التوجه الإسلامي أزمة مع خيارات المشاركة والمقاطعة للاستحقاقات السياسية والانتخابية التي تنظمها الدولة من حين إلى آخر حسب البرنامج السياسي لتجديد مناصب المسؤوليات، بدء بالرئاسيات وانتهاء بالمحليات مرورا بالتشريعيات، ومع ذلك أمكن ملاحظة أن السمة الأبرز في تعاطي حركات الإسلام السياسي في الجزائر مع الاستحقاقات الانتخابية أن حركاته تركز في المقام الأول على التشريعيات وانتخابات المجالس البلدية والولائية وتجتهد جهدها في تقديم قوائم لتنافس بها، لكنها تتلكأ كلما تعلق الأمر بانتخابات الرئاسة ذات الزخم الكبير والأثر الأكبر، والسبب يعود أساسا إلى ذهنية متجذرة في العمل السياسي الذي يقوده الإسلاميون قياسا على تجربة الإخوان المسلمين في مصر أنهم يميلون للتواجد في المستويات المحلية الدنيا وفي المجالس البلدية وتحت قبة البرلمان، لكنهم يستنكفون عموما على خوض التجربة الانتخابية لاعتلاء هرم السلطة التنفيذية، فظاهر الأمر والمعلن من طرفهم أن ذلك ترفع عن منصب لا يقدم الكثير لفكرهم وإيديولوجيتهم، أما المستتر فذلك تعبير عن عجزهم عن التوافق للوصول إلى إحراز نصر يتحقق لهم بتبوء مرشح عنهم سدة الحكم في البلاد.

1. تيار الإسلام السياسي والانتخابات بين خياري المشاركة والمقاطعة:

لقد كانت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في 04 ماي 2017 سببا في عقد **عبد الله جاب الله** رئيس "**حزب العدالة والتنمية**"، تحالفا مع حزبين كانا إلى وقت قريب في عداء معه وهما "**حركة النهضة**" التي كان يوما ما مؤسسها و**حركة البناء الوطني** التي انشقت عن **جبهة التغيير** والتي خرجت بدورها من رحم حركة حماس التاريخية التي أسسها **محفوظ نحناح**، وكان التسابق بين الرجلين معلنا وظاهرا أيهما يظفر بغطاء **التنظيم الأم للإخوان المسلمين** بداية التسعينات. ووضعت الأحزاب الثلاثة نفسها تحت اسم "**الاتحاد من أجل العدالة والنهضة والبناء**" لكنها لم تحصل على أكثر من 15 مقعدا منها 04 مقاعد للنساء من مجموع 462 مقعدا[35]

أما "**حركة مجتمع السلم**" فأعلنت رفقة "**جبهة التغيير**" التي يقودها المنشق السابق عنها "**عبد المجيد مناصرة**" على إقامة "وحدة اندماجية" في شكل ذوبان في قالب واحد، في صورة من صور استعادة الماضي القريب عندما كان الجميع تحت قبة حركة واحدة، ومع ذلك لم يظفر هذا الفصيل في ذات الانتخابات إلا على ما مجموعه 33 مقعدا منها 06 للنساء[36]، بما يؤكد على أن الحركات الإسلامية لا تزال في بعد عن المنافسة التي تجلب لهم عددا أكبر من المقاعد النيابية.

وفي الانتخابات البرلمانية لسنة 2012 ورغم التحالف الذي عقدته **حركة حمس** وأحزاب ذات توجه إسلامي أخرى وهي **حركة النهضة** و**حركة الإصلاح** تحت لواء "**تكتل الجزائر الخضراء**"، إلا أنه لم يحص على أكثر 59 مقعدا[37].

ليست هذه أول محاولات التحالف بين الأحزاب ذات التوجه الإسلامي ولن تكون الأخيرة حتما، لكن الإشكالية تكمن في غياب الزعامة الموجهة والكاريزما الحقيقية التي تجلب لهم قدرا معينا من الكتلة الانتخابية والأصوات، بالإضافة إلى بروز معطى لصيق بالأول وهو أنها جميعا تكاد تمتلك نفس الوعاء الانتخابي، فتقدمها غمار الانتخابات متشتتة سيؤدي حتما إلى تشتت الوعاء وتقاسم الأصوات بينها بحيث لا تحصل بشكل فعلي أي واحدة منها على شيء، والشاهد هنا أن هذه الأحزاب تشهد منذ 1999 انتكاسات سياسية غير مسبوقة إذا قارنها بالعصر الذهبي لتيار الإسلام السياسي عندما اكتسح محليات 1990 وبرلمانيات 1991 ونافس **محفوظ نحناح** في انتخابات الرئاسة سنة 1995، فتراجع الإسلاميين أمر واقع لأن القيادات الموجودة في الساحة لم تحسن استغلال رصيدها في الشارع، والذي يبقى قائما برغم الهزائم الانتخابية، والإفراط في تبرير هذه الهزائم بالتزوير، جعل المواطن ينفر من العملية الانتخابية، وهذا العزوف لا يخدم المعارضة ولا الإسلاميين على وجه التحديد[38].

أما عن المقاطعة كفلسفة سياسية، فقد كانت خيارا آخر لعدد من التشكيلات المحسوبة على تيار الإسلام السياسي في الجزائر، **فحركة مجتمع السلم** أعلنت في 27 جانفي 2014 عن نيتها مقاطعة الانتخابات الرئاسية في أفريل 2014، حيث اتكأ الحزب على أن المقاطعة خيار استراتيجي ليس مبنيا على عجز الحركة على تقديم مرشح قوي، بل لأنها لا تحبذ المشاركة في مسرحية سياسية في شكل انتخابات تعتبر نتائجها محدّدة سلفاً، فهي ليست إلا تمثيلية لإضفاء شرعية على مرشح السلطة. كما استعمل **عبد الله جاب الله** سلاح المقاطعة أيضا في الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 كما رفض المشاركة في الائتلاف الحكومي سنة 1997.

قد يصب قرار مقاطعة الاستحقاقات الانتخابية الذي تتخذه بعض الحركات الإسلامية في واد الخوف من تحقيق نتائج كارثية لوجود حس مسبق لديهم بتدني أسهمهم، فيتخذ ذريعة لتفادي التململ الذي تحدثه نتائج الانتخابات داخل البيت الحزبي بعد ظهورها، وقد تكون من نتائجه حدوث انقسامات وتفكك آخر يزيد عليهم الشعور بحالة التيه وفقدان بوصلة الاتجاه الصحيح.

هناك مقاطعة من نوع آخر أقدم عليها الإسلاميون في الجزائر، وهي رفض التعاون مع السلطة أو مقاطعة التحالف معها، فالشيخ **سعد عبد الله جاب الله** "وقف طوال مساره السياسي موقفا معارضا من أطروحات النخبة السياسية الحاكمة، وحاول أن يرسم لنفسه خطا سماه بعض الباحثين (الأصولية بين الأصوليتين)"[39]، كما انسحبت "**حركة مجتمع السلم**" في جانفي 2012 من التحالف الرئاسي الذي كانت قد انضمّت إليه في فيفري 2004 مع شريكيها التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني لدعم رئيس الجمهورية، وذلك بعد معارك طاحنة داخل بيت الحركة بين دعاة المشاركة ودعاة المقاطعة.

2. تراجع أداء الإسلاميين في الجزائر: بين الضمور النهائي وإستراتيجية استراحة المحارب:

يمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى تراجع أداء النخب الإسلامية في الجزائر إلى 03 عوامل رئيسة:

أ. العامل الأول: تيار الإسلام السياسي قد لا ينجح إلا في لعب دور المعارضة، حيث أثبت الواقع أنهم ينجحون كلما كان خطابهم بعيدا عن السياسة وقريبا إلى الدعوة.

ب. العامل الثاني: فشل عدد من الوجوه المحسوبة على التيار في التسيير، فالمتابع الجزائري يكون لاحظ أن فترة استوزار قادة حركة حمس عندما كانوا يتبنون خيار المشاركة والتي دامت قرابة 15 سنة لم يجنوا منها شيئا ولا اتخذت خلالها قرارات حاسمة أو نتجت عنها مخرجات ذات قيمة، بالإضافة إلى ما طال **عمار غول** المحسوب على ذات الحركة من شكوك متعلقة بالرشوة والفساد أيام كان على رأس وزارات الأشغال العمومية والسياحة والنقل.

ت. العامل الثالث: مرتبط بالظرف الخارجي، حيث زالت تلك الصورة الوردية التي حملتها هبات الربيع العربي في بادئ الأمر، حيث عادت الصورة في مصر إلى سالف عهدها تقريبا بخروج التيار الإسلامي الممثل في **حزب الحرية والعدالة** من المشهد نهائيا وكذا تراجع الأداء السياسي **لحركة النهضة** في تونس دون إغفال غياب مسحة النجاح الذي كان **حزب العدالة والتنمية** المغربي قد حققه بعد انتخابات 2011.

الخاتمة:

لقد تمتع تيار الإسلام السياسي في الجزائر بواقع وردي غداة تأسيسه الرسمي بعد إقرار التعددية الحزبية النقابية وتدشين عهد الانفتاح على الحريات والتحول إلى الديمقراطية سنة 1989، بدليل أن النظام السياسي الذي أكد على نيته الانفتاح على الجميع وأن يكون على مسافة واحدة من كل الأطياف، لم يؤخر ملفا لاعتماد أي حزب ولم يسقط طلبا تقدم به أي فصيل لدخول عالم الممارسة السياسية والتنافس الديمقراطي في الاستحقاقات الانتخابية.

وتمكن في بداياته من نيل ثقة المواطن الجزائري عندما فاز عن طريق أحد ممثليه وهو **الجبهة الإسلامية للإنقاذ** بانتخابات سنة 1990 المحلية ونصف الانتخابات التشريعية سنة 1991، كما كانت الخريطة التي رسمها زاخرة بعدد من الأسماء لأحزاب سياسية ذات توجه إسلامي.

لكن جاء على هذه الحركات حين من الوقت بدأت تفقد فيه بريقها ويخفت فيه صوتها ويتراجع مستوى أداءها وتتقاسم فيما بينها ما بقي لها من أطلال كتل تصويتية كانت ذات يوم كبيرة ومؤثرة وفي الموعد عند كل استحقاق، وعليه لابد من الاعتراف أن تداعيات الربيع العربي قد رسمت آثار سلبية على مستوى الأداء السياسي لهاته التشكيلات عندما انطفأت فجأة مصابيح بيضاء ووردية كانت تنير جنبات التجربة الإسلامية في الحكم سواء في مصر أو المغرب أو تونس، فقد شاهد المتتبع في الجزائر كيف يستنسخ النظام المصري وبدرجة أقل في تونس نفسه مرة أخرى ليرتسم بنفس الصورة التي كان عليها قبل نجاح الحراك المصري في 25 جانفي 2011 والتونسي في 10 ديسمبر 2010.

إن على هذه الحركات أن تكون على استعداد من الآن فصاعد لمواجهة أحد ثلاث رهانات، إما أن تعيد رسم صورة جديدة لها بدون مساحيق دينية أو عقائدية والانخراط في السلوك السياسي للدولة بوصفها أحزاب وطنية وعامة، أو أن تباشر عمليات تعديل حقيقية وقاسية وشاملة لنظمها وطرائق عملها السياسي مع المحافظة على إيديولوجيتها الإسلامية، أو البقاء على نفس الشكل وبذات الفلسفة وتستعد لأن تمنى بالهزائم تتابعا وأن تصبح في وارد أن تندثر بشكل تلقائي في ظل عدم نموها بفعل التراجع الذي سيكون خيارا حتميا في هذه الحالة.

الهوامش:

1- منير صوالجية، **قيم واستراتيجيات النخبة السياسية وعلاقتها بالحكم في الجزائر: دراسة ميدانية بالبرلمان الجزائري**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص سياسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009، ص 130.

2- إبراهيم غرايبة، "**الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي بالعالم العربي**" موقع الجزيرة نت، متوفر على الراب التالي: http://www.aljazeera.net/books/2002/6/6-5-1.htm

3- إبراهيم غرايبة، الموقع السابق

4-كريم فرمان، **في كيفية عمل النظام السياسي**، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2009، ص 208.

5- منير صوالحة، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[6]- سليم العوا، "**التيار الإسلامي في الفكر السياسي المصري**"، موقع إسلام أونلاين، متوفر على الرابط التالي: http://www.islam-online.net/iol-arabic/qadaya/qart-1/art.asp-

[7]- الأمين سويقات، **الأحزاب السياسية والآداء البرلماني في الدول المغاربية: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أفريل 2017، ص 257.

[8]- عصام تليمة، **الخوف من حكم الإسلاميين عن الدولة المدنية والحريات والمواطنة وتطبيق الشريعة**، الشركة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، 2013، ص 18.

[9]- **بيان أول نوفمبر: (نداء إلى الشعب الجزائري)**، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، متوفر على الرابط التالي: http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/1nov54.htm

[10]- منير صوالحة، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[11]- طارق عبد الحافظ، **العلمانية وموقف الفكر الإسلامي المعاصر**، مجلة العلوم السياسية، ع44، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، (ص ص 309-340)، ص 315.

[12]- الطاهر خاوة، **دور الأحزاب في التحديث والمشاركة السياسية في بلدان المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، تخصص علاقات دولية، جوان 2014، ص 179.

[13]- كريم فرمان، مرجع سبق ذكره، ص 208.

[14]- **الكاريزما:** مصطلح يوناني مشتق من كلمة نعمة، أي هبة إلهية تجعل المرء مُفضلاً لجاذبيته. واصطلاحاً هي الصفة المنسوبة إلى أشخاص أو مؤسسات أو مناصب بسبب صلتهم المفترضة بالقوى الحيوية المؤثرة والمحددة للنظام. وهي قوة الإغراء والسلطة بمختلف صورها التي يمارسها فرد على جماعة معينة ، وتشكل مصدراً أساسياً للمشروعية.

يعتبر ماكس فيبر أول من أعطى المصطلح صبغة سياسية عندما استخدمه للإشارة إلى القدرة التي يتمتع بها شخص معين للتأثير في الآخرين إلى الحد الي يجعله في مركز قوة بالنسبة لهم وبحيث يمنحه الواقعون تحت تأثيره حقوقا تسلطية عليهم كنتيجة لقدرته التأثيرية. نظرية فيبر في السلطة هي من أشهر ما ارتبط باسمه وفيها بحث عن الأسباب التي تحمل الناس على الرضوخ إلى الأوامر الصادرة عن السلطة العليا.

للمزيد حول مصطلح الكاريزما، يرجى العودة إلى: يوسف، حنان. **الإعلام والسياسة (مقاربة ارتباطية)**، ط2، القاهرة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، 2006، ص 12 إلى 17.

[15]- ميمون محمد، **الممارسة الديمقراطية من منظور الأحزاب الإسلامية في الجزائر**، رسالة ماجستيرفي علم الاجتماع، تخصص: علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008، ص 85.

[16]- الأمين سويقات، **الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب: دراسة في الأسباب والتجليات**، دفاتر السياسة والقانون، ع15 جوان 2016، (ص ص 197 – 213)، ص 199.

[17]- منير صوالحة، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[18]- سيقرين لابا، **الإسلاميون الجزائريون بين صناديق الانتخاب والأدغال**، ط1، تر. حمادة إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2003، ص 84.

[19]- احميدة العياشي، **الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص**، الجزائر: دار الحكمة، 1992، ص17.

[20]- ميمون محمد، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[21]- ميمون محمد، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[22]- الطاهر خاوة، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[23]- أول تلك الحركات كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي سعت إلى السيطرة الكاملة على ساحة العمل والسياسي في الجزائر، ودخلت في مواجهة مباشرة مع السلطة انتهت بقرار قضائي بحلها في شهر 1992، كما سعت شخصيات سياسية لها حضورها التاريخي إلى تأسيس أحزاب إسلامية مثل "بن يوسف بن خدة" الذي أسس (حزب الأمة) قبل أن يحوله إلى جمعية خيرية تلقائيا في سنة 1996، وأسس "أحمد بن محمد" (حزب الجزائر المسلمة المعاصرة) ثم تحول إلى (حزب جزائر الغد) بعد تعديل دستور 1996، قبل أن يقرر بن محمد حله، كما أسس "علي زيغود" (حزب التجمع الجزائري) وكذلك فعل "مزيان بابوش" المنشق عن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بتأسيسه لـ "حزب الأصالة والمعاصرة".

[24]- الأمين سويقات، **الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب: دراسة في الأسباب والتجليات**، مرجع سبق ذكره، ص 198.

[25]- حوار مع يوسف ندا، موقع الجزيرة نت، متوفر على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/10/23/

[26]- ياسين ريوح، **الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996-2008)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر 3، جوان 2009، ص 191.

[27]- منير صوالحة، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[28]- ياسين ريوح، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[29]- الأمين سويقات، **الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب: دراسة في الأسباب والتجليات**، مرجع سبق ذكره، ص 203.

[30]- ياسين ريوح، مرجع سبق ذكره، ص 190.

[31]- للمزيد: رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، الجزائر: دار المعرفة، 2000، ص 109، 212 إلى 218.

[32]- الأمين سويقات، **الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب: دراسة في الأسباب والتجليات**، مرجع سبق ذكره، ص 199.

[33]- منير صوالحة، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[34]- مخلوف بشير، **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة (1989 – 1995)**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، جامعة السانيا، وهران، 2013، ص 254.

[35] -https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/212365

[36]- الموقع نفسه.

[37]- ابتسام بدري، **دور الأحزاب السياسية في هندسة التحول الديمقراطي في الجزائر بين واقع الخصوصية وطموح تحقيق التكيف**، مجلة المفكر، ع 09، ماي 2013، (ص ص 459 – 471)، ص 466.

[38]- القدس العربي، **الجزائر: جدل بشأن تراجع الإسلاميين من عدمه بعد نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة**، موقع جريدة القدس العربي، متوفر على الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=834518

[39]- محمد سليماني، **مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة: نموذج حركة حمس الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الحركات الوطنية، جامعة وهران، 2013ـ ص 68.